

ثم سلم هذا القذف ولكن انظر ما ذابح عليه هذا القذف وحق  
البتى عليه السلام وهو القتل لزيادة حرمة النبي صلى الله عليه وسلم على غيره  
ام هل يسقط باسلامه ويحد ثمانين فتم امله **فصل** في ميراث من قتل  
بسبب النبي صلى الله عليه وسلم وغسله والصلوة عليه واختلف العلماء  
في ميراث من قتل بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فذهب صحون الى ان الجماعة  
المسلمين من قبل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم ككفر يشبه كفر الزنينة وقال  
اصبح ميراث لورثته من المسلمين ان كان مستسرا بذلك وان كان ظاهرا  
له مستهلا به ميراث للمسلمين ويقبل على كل حال ولا يستتاب قال ابو  
الحسن القاسمي ان قتل وهو منكر للشهادة فالحكم في ميراثه على ما ظهر  
من اقرار لورثته والقتل حدثت عليه ليس من الميراث في شيء وكذلك  
لواقر بالقتل وظهر التوبة لقتل اذ هو حق وحكمه في ميراثه وسائر  
احكامه حكم الاسلام ولو اقر بالنسب وتمادي عليه وابى التوبة منه فقتل  
على ذلك كان كافرا وميراثه للمسلمين ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يكفن  
وتستره وتورته ويورى كما يفعل بالكافر وقول الشيخ ابي الحسن في الجاهل  
التمادي بين لا يمكن الخلاف فيه لانه كافر مرتين ميراثا ولا مقلع  
وهو مثل قول اصبح وكذلك في كتاب ابن صحون في الزندقي تمادي على  
قوله ومثله لابن القسقم في العتائبة والجماعة من اصحاب مالك في كتاب

ابن

ابن حبيب فبين اعلن كفره مثله قال ابن القسقم وحكمه حكم المرتد لان شره  
ورثته من المسلمين ولا من اهل الدين الذي ارتد اليه ولا يسعد وصباه **يكون**  
ولا اعتقه وقاله اصبح قتل على ذلك ومات عليه وقال ابو بصير بن ابي زيد  
وانما يختلف في ميراث الزنديق الذي يستهل بالتوبة فلا يقبل منه فاما  
التمادي فالخلاف انه لا يرث وقال ابو بصير فبين سبب الله تعالى ثم مات  
ولم يعد له عليه دينه او لم يقبل ان يصلى وروى اصبح عن ابن القسقم في  
كتاب ابن حبيب فبين كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم واعلن ديننا  
مما يارق به الاسلام ان ميراث للمسلمين وقال يقول مالك ان ميراث  
المرتد للمسلمين ولا يرثه ورثته من ربيعة والسنافعي واليونان وابن ابي  
ليلي واختلف فيه عن احمد وقال علي بن اخطاب وابن مسعود وابن المسيب  
والحسن والشعبي وعمر بن عبد العزيز والحكم والاوزاعي والليث والبخاري  
وابو حنيفة يرثه ورثته من المسلمين وقيل ذلك فيما كسبه قبل ارتداده وما  
يكسبه في الارتداد فله للمسلمين ونقصه لابي الحسن في باق حواشيه  
بين وهو على رأي اصبح وخلاف قول صحون واختلفا فيهما على قول مالك  
في ميراث الزنديق فترثه ورثته من المسلمين فامت عليه بذلك بينته  
فانكرها واعترف بذلك واظهر التوبة وقال اصبح ومحمد بن مسلمة وغير  
واحد من اصحابه لانه مظن للاسلام بانكاره او توبته وحكمه حكم المشرك

